

Distr.: General
19 January 2021
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقراري مجلس الأمن 2542 (2020) و 2510 (2020)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، ويتضمن موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريره السابق في 25 آب/أغسطس 2020 (S/2020/832)، والتقرير المرحلي الصادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1309) بشأن الترتيبات المقترحة لرصد وقف إطلاق النار في ليبيا.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

- 2 - منذ صدور تقريره الأخير (S/2020/832)، ظلت الهدنة الفعلية في وسط ليبيا سارية. وفي الوقت نفسه، استمرت المشاورات مع الأطراف الليبية من أجل دعم التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية ودفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية، تحت رعاية الأمم المتحدة.
- 3 - وفي الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر، اجتمعت وفود تمثل أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في بوزنيقة بالمغرب لمناقشة تعيين شاعلي الوظائف السيادية المدرجة في المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي، بما في ذلك محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة.
- 4 - وفي الفترة من 7 إلى 9 أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلو الأطراف الليبية الرئيسية في مونترو بسويسرا، بدعوة من مركز الحوار الإنساني وبحضور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لمناقشة الترتيبات الانتقالية التي تقضي إلى حل شامل للنزاع الليبي. وأصدر المشاركون توصيات تضمنت وضع إطار زمني للمرحلة الانتقالية، وإعادة هيكلة السلطة التنفيذية وآلية اختيار أعضائها وممارسة الرقابة عليها.
- 5 - وفي 16 أيلول/سبتمبر، أعلن فايز مصطفى السراج، رئيس الوزراء، في خطاب تلفزيوني، اعترافه الاستقالة من منصب رئيس المجلس الرئاسي وتسليم زمام السلطة إلى سلطة تنفيذية جديدة بحلول نهاية



تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، واستجابة لدعوات من المجلس الأعلى للدولة وبعض الأعضاء في مجلس النواب، أعلن السيد السراج أنه سيبقى في منصبه إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق لضمان الانتقال السلس إلى السلطة التنفيذية الجديدة.

6 - وفي 20 أيلول/سبتمبر، أيد المجلس الأعلى للدولة نتائج محادثات بوزنيقة (انظر الفقرة 3). واجتمع وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من جديد في المغرب في 30 أيلول/سبتمبر وتوصلا إلى اتفاق مؤقت بشأن معايير الاختيار، بما في ذلك تمثيل الأقاليم الليبية التاريخية الثلاثة، والكفاءات، وآليات التعيين في الوظائف السيادية. وتواصلت الاجتماعات التشاورية في طنجة بالمغرب، في الفترة من 23 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي غدامس بليبيا، في 6 كانون الأول/ديسمبر.

7 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت المؤسسة الوطنية للنفط تدريجياً بسحب إعلان القوة القاهرة، وبذلك انتهى الحصار المفروض على البنية التحتية النفطية بعد أكثر من تسعة أشهر. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت هذه المؤسسة قيام عناصر مسلحة أجنبية، أفيد بأنها كانت تعمل في حقل الشرارة النفطي وميناء راس لانوف النفطي، بإخلاء مواقعها.

8 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني لدولة ليبيا والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، اتفاق الوقف التام والمستدام لإطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة (S/2020/1043، المرفق). وقد أحلت هذا الاتفاق إلى مجلس الأمن في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

9 - وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، واصلت قوات حكومة الوفاق الوطني الإبقاء على وجودها في أبو قرين والوشكة، حيث تقيّد التقارير بأن أنشطة الدوريات مستمرة، كما أُبلغ عن رحلات لطائرات شحن عسكرية في مطاري الوطية ومصراتة. وحافظ الجيش الوطني الليبي والمجموعات التابعة له على تحصينات ومواقع عسكرية مجهزة بمنظومات للدفاع الجوي بين سرت والجفرة، وشمال قاعدة الجفرة الجوية. وبالإضافة إلى ذلك، وسّع الجيش الوطني الليبي نطاق تعزيز القوات العسكرية في جنوب ليبيا، حيث قام بتفعيل التحصينات ومنظومات الدفاع الجوي في قاعدة براك الشاطئ الجوية وحولها.

تنفيذ مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

10 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم ملموس في دفع عجلة الحوارات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الليبيين التي تيسرها البعثة في إطار استنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا.

11 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، ترأست ممثلي الخاصة بالنيابة الاجتماع الثالث للحوار الاقتصادي بين الليبيين الذي يسهّره البعثة. وقد ضم الاجتماع الإلكتروني 29 من الخبراء الاقتصاديين الليبيين وممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لمناقشة واستعراض خريطة الطريق السياسية التي وضعت خلال الحوار الاقتصادي، والتي اعتمدها لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا في تموز/يوليه 2020. وتوفر خريطة الطريق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ذات الأولوية المطلوبة لوضع ترتيب اقتصادي دائم، بما في ذلك الإدارة الشفافة لعائدات النفط.

12 - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة اجتماعات تشاورية تحضيرية لملتقى الحوار السياسي الليبي، بما في ذلك مع زعماء القبائل ورؤساء البلديات والنساء والشباب.

13 - وفي الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت في جنيف الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على أساس الحضور الشخصي، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، وتم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة 8). وطلبت الأطراف الليبية مساعدة الأمم المتحدة من أجل إدراج آلية ليبية لمراقبة وقف إطلاق النار في اتفاق وقف إطلاق النار (انظر S/2020/1043). وطوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، انعقدت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مجدداً في غدامس وسرت ومرسى البريقة لمناقشة تفعيل الاتفاق وتوحيد وإعادة هيكلة حرس المنشآت النفطية. وفي كانون الأول/ديسمبر، واصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بذل الجهود والعمل بانتظام داخل ليبيا للدفع بعجلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

14 - وقد وُجد التقدم المحرز على المسار الأمني زحماً من أجل استئناف المحادثات السياسية بين الليبيين التي تيسرها البعثة. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت ممثلي الخاصة بالنيابة أول جلسة لملتقى الحوار السياسي الليبي عبر الإنترنت. وأُطلعت البعثة المشاركون على آخر التطورات في المسارات الأمنية والاقتصادية والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي تتبعها لجنة المتابعة الدولية. وقد قدمت مجموعة من النساء والشباب ورؤساء البلديات إحاطة إلى الملتقى عن المشاورات التي قادتها البعثة، والتي جرت قبل المحادثات.

15 - وفي الفترة من 9 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة أول اجتماع بالحضور الشخصي لملتقى الحوار السياسي الليبي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعُقد الاجتماع في تونس، واستضافه رئيس تونس. وضم الملتقى 75 مشاركاً، من بينهم سبع عشرة امرأة، وهم يمثلون جميع الأقاليم، فضلاً عن الدوائر السياسية والاجتماعية الرئيسية في ليبيا، بما في ذلك مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد ملتقى الحوار السياسي الليبي خريطة طريق سياسية تنتهي بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال ليبيا.

16 - وتكتمل خريطة الطريق السياسية التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي تحت عنوان "المرحلة التحضيرية لإيجاد حل شامل" الاتفاق السياسي الليبي. وهي تحدد المبادئ العامة والأهداف التي توجه الفترة الانتقالية في ظل مؤسسات موحدة أعيد تشكيلها، فضلاً عن الأطر الزمنية الرئيسية لإقرار سلطة تنفيذية جديدة من جانب مجلس النواب والترتيبات الدستورية. وقد أُدرجت في خريطة طريق مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية المنبثقة عن المشاورات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك ضمان أن تستند العملية السياسية الليبية إلى الحقوق وأن تتمحور حولها، وأن يعكس الاتفاق السياسي احتياجات الضحايا وأفراد أسرهم ومصالحهم وتطلعاتهم، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتمكين المرأة من خلال مشاركتها المجدية، وتهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار والديمقراطية.

17 - كما وافق ملتقى الحوار السياسي الليبي على الكفاءات ومعايير الأهلية والصلاحيات المطلوب توفرها في السلطة التنفيذية بعد إصلاحها لقيادة حكومة وحدة وطنية خلال الفترة الانتقالية. وستتألف السلطة التنفيذية بعد إصلاحها من مجلس رئاسة مؤلف من ثلاثة أعضاء، ورئيس وزراء مستقل له نائبان، وستكف بإعادة

توحيد مؤسسات الدولة وتوفير الأمن والخدمات الأساسية للسكان إلى حين إجراء الانتخابات. ووافق ملتقى الحوار السياسي الليبي على الاجتماع بانتظام لرصد تنفيذ خريطة الطريق.

18 - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت ممثلي الخاصة بالنيابة بانتظام إلى عقد جلسات لملتقى الحوار السياسي الليبي من أجل مواصلة المناقشات بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية. واختزل المشاركون الخيارات التسعة الأولية فيما يخص آلية الاختيار في خيارين اثنين. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، شكل رئيس مجلس النواب لجنة، تضم بعض أعضاء الملتقى، من أجل تقديم حلول بديلة في حالة عدم إحراز تقدم في الملتقى.

19 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت ممثلي الخاصة بالنيابة، في اجتماع عبر الإنترنت، اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي من أجل متابعة مناقشات اللجنة الدستورية التي أنشأها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وتقديم توصيات بشأن جملة أمور منها تقديم مقترح أو مقترحات متعلقة بوضع أسس وترتيبات دستورية مناسبة لإجراء الانتخابات الوطنية. وتتألف اللجنة من 18 عضواً من أعضاء الملتقى، وممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ومكونات أخرى، بما في ذلك النساء. وعقدت اللجنة القانونية ثلاثة اجتماعات عبر الإنترنت، تبادل خلالها الأعضاء مقترحات بشأن الترتيبات الدستورية لإجراء الانتخابات.

20 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، أنشأت ممثلي الخاصة بالنيابة اللجنة الاستشارية لملتقى الحوار السياسي الليبي لمناقشة المسائل المتصلة باختيار سلطة تنفيذية موحدة واقتراح توصيات ملموسة وعملية لكي يبيت فيها الملتقى. وتتألف اللجنة من 18 عضواً من أعضاء الملتقى لضمان تنوع جغرافي وسياسي وثقافي واسع النطاق، فضلاً عن مشاركة النساء والشباب.

21 - وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 عن تبادل الأسرى بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي، في إطار تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماعاتها في سرت. وجرى تبادل 33 من أسرى الجيش الوطني الليبي لقاء 15 من أسرى حكومة الوفاق الوطني بالقرب من الشويرف، تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وشيوخ من مصراتة والزناتان. وقد جرت الجولة الثانية من تبادل الأسرى في 6 كانون الثاني/يناير.

لجنة المتابعة الدولية لنتائج مؤتمر برلين المعني بليبيا

22 - عقدت لجنة المتابعة الدولية اجتماعات عبر الإنترنت في 27 آب/أغسطس و 29 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الثاني/نوفمبر و 16 كانون الأول/ديسمبر على مستوى كبار المسؤولين. وأسدت أفرقة العمل الأربعة التابعة لها، التي تغطي الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، المشورة إلى السلطات الليبية، ودعمت بذل مزيد من جهود بناء الثقة.

23 - ومنذ آب/أغسطس 2020، عقد الفريق العامل المعني بالأمن، برئاسة كل من إيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي، 10 اجتماعات لمواكبة الجهود الليبية الرامية إلى تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار ووضع آلية للرصد. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شاركت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في الجلسات العامة للفريق العامل المعني بالأمن، وطلبت إلى مجلس الأمن اتخاذ قرار يؤيد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر وأحكامه. ويعتزم الفريق العامل دعوة اللجنة العسكرية المشتركة إلى حضور اجتماعه المقبل في كانون الثاني/يناير 2021.

24 - واجتمع الفريق العامل السياسي، برئاسة كل من ألمانيا والجزائر وجامعة الدول العربية، في 24 أيلول/سبتمبر و 3 كانون الأول/ديسمبر لمرافقة ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع الليبي. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رؤساء الفريق بياناً دعوا فيه جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى دعم نتائج الحوار السياسي، وشجعوا جميع المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي على الاتفاق على طرائق تفعيل السلطة التنفيذية الجديدة والامتناع عن خطاب الكراهية. كما قالوا في البيان إن التقدم المحرز على المسار السياسي يمكن أن يسهم في زيادة تدعيم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وفي النهوض بالمحادثات حول الإدارة الاقتصادية.

25 - وفي يومي 20 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، استعرض الفريق العامل الاقتصادي، برئاسة كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبمشاركة ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، العرض الذي أعدته لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين بشأن الحالة الاقتصادية للبلد والإصلاحات الاقتصادية ذات الأولوية والذي يتعين تقديمه إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أوصى الفريق العامل الاقتصادي، في اجتماعه العام، بتطوير مشاريع سريعة الأثر لتشكيل أساساً لآلية إعادة الإعمار، على النحو المتوخى في استنتاجات مؤتمر برلين. وفي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفي 5 كانون الثاني/يناير 2021، عقدت البعثة اجتماعاً تقنياً للخبراء الاقتصاديين الليبيين الرئيسيين، بما في ذلك البنك الدولي، وذلك في جنيف لمواصلة تطوير الإصلاحات الاقتصادية واستعادة ثقة الجمهور في إدارة الاقتصاد الليبي. كما اجتمع الفريق العامل الاقتصادي، بمشاركة البنك الدولي، وممثلين عن كل من مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة الوطني، والمؤسسة الوطنية للنفط، بالإضافة إلى أعضاء في لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين، لمناقشة إصلاح العملة، والأزمة المصرفية، وتوحيد الميزانية الوطنية، بما في ذلك وضع جدول زمني لتنفيذ هذه الإصلاحات.

26 - واجتمع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، برئاسة كل من هولندا وسويسرا، يومي 8 و 24 أيلول/سبتمبر وفي 1 كانون الأول/ديسمبر. وركزت مناقشاته على دعم المساءلة والعدالة الانتقالية. ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية، دعا الفريق العامل إلى تقديم الدعم التقني والمالي إلى الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قدم وزير العدل ومدير الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين وممثلون عن المجتمع المدني إحاطة إلى الفريق العامل بشأن الجهود المبذولة والخطط التي وضعت على الصعيد الوطني من أجل إعطاء مزيد من الأولوية لآليات العدالة الانتقالية، في ظل تنفيذ نتائج ملتقى الحوار السياسي الليبي.

المساعي الدولية والإقليمية

27 - واصلت الجهات الإقليمية والدولية صاحبة المصلحة مساعيها لدعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية. وفي 27 آب/أغسطس، التقت ممثلي الخاصة بالنيابة بوزير خارجية المغرب وبمسؤولين حكوميين آخرين في الرباط لمناقشة مبادرة المغرب لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وفي 29 آب/أغسطس، التقت ممثلي الخاصة بالنيابة بوزير الخارجية المصري، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، والأمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة. وبدعوة من الحكومة المصرية، قامت البعثة بتيسير المحادثات المتعلقة بالإطار الدستوري التي جرت بين ممثلي المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر في القاهرة.

28 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شاركتُ في رئاسة اجتماع وزاري بشأن ليبيا مع وزير خارجية ألمانيا على هامش الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأكد المشاركون من جديد التزامهم باستنتاجات مؤتمر برلين وأعربوا عن تأييدهم بشدة لاستئناف المحادثات السياسية. كما كرّرتُ الإعراب عن قلق الأمم المتحدة إزاء انتهاكات حظر توريد الأسلحة وشدّدتُ على ضرورة أن يعتنم الليبيون الفرصة للاتفاق على حل سياسي للنزاع بدعم من المجتمع الدولي.

29 - وكثفتُ ممثلي الخاصة بالنيابة مساعيها لدى أصحاب المصلحة الدوليين لحشد الدعم من أجل التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار بين الأطراف الليبية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، أجرت ممثلي الخاصة بالنيابة أيضاً مشاورات مع كبار المسؤولين في عدة دول أعضاء.

الحالة في المنطقة الغربية

30 - في ظل تدهور إمدادات الكهرباء في أب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، نُظمت مظاهرات في جميع أنحاء ليبيا ضد الفساد وتدهور الأوضاع المعيشية وتعذر الحصول على الخدمات الأساسية. وقد أُبلغ عن وقوع مظاهرات في الزاوية وسرت في 20 أب/أغسطس، وكذلك في طرابلس وبلدات أخرى في غرب ليبيا في 23 أب/أغسطس. واعتُقل عشرات المتظاهرين السلميين والمنظمين بشكل تعسفي واحتُجزوا في طرابلس. ويقال إن العديد منهم تعرضوا للتعذيب وإن واحداً منهم على الأقل قد اغتصب على يد جماعة مسلحة مجهولة الهوية.

31 - وفي 23 أب/أغسطس، أصدرت وزارة الداخلية بيانا اتهمت فيه جماعات مسلحة تتخذ من طرابلس مقراً لها وجماعات مسلحة أخرى بإطلاق الذخيرة الحية بصورة عشوائية على المتظاهرين. وفي 29 آب/أغسطس، قام مجلس الرئاسة بتتحية وزير الداخلية مؤقتاً، في إطار إجراء تعديل حكومي. وعقب جلسة استماع بشأن دور قوات الأمن في المظاهرات، أعيد تنصيب وزير الداخلية رسمياً في 3 أيلول/سبتمبر.

32 - ورغم تحسن مستوى توفير خدمات الكهرباء، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض درجات الحرارة وإلى الطلب، لا تزال المسائل الهيكلية المتصلة بشبكة الكهرباء الوطنية تشكل مصدر قلق بالغ. وتتعاون البعثة بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بهدف دعم الشركة العامة للكهرباء في ليبيا في تحديد أولويات الشبكة وتحديد تكاليف إصلاحها لتجنب انهيار الشبكة على نطاق المنظومة.

33 - وانخفض عدد الحوادث المسجلة التي تنطوي على استخدام أجهزة متفجرة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومنذ 26 أب/أغسطس، سجّل المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب 18 حادثاً استخدمت فيها أجهزة متفجرة في جنوب طرابلس وسرت، مما أسفر عن وقوع 28 ضحية (11 قتيلاً و 17 جريحاً). وقد وقع 26 مدنياً واثنان من العاملين في مجال إزالة الألغام في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ضحايا لهذه الحوادث.

34 - وبعد اكتشاف مقابر جماعية متعددة في ترهونة وحولها في حزيران/يونيه (انظر S/2020/832)، تم استخراج الرفات البشرية لمائة وخمس عشرة ضحية. وأدى بطء عملية تحديد الهوية إلى دعوات عامة للعمل والاستجابة على وجه السرعة. وواصلت الجماعات المسلحة نشاطها في ترهونة دون عقاب، مما أدى

إلى استمرار تقلب الأوضاع الأمنية. وقد أدت انتهاكات وتجاوزات عديدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب على نطاق واسع، إلى حالة من الإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون في ترهونة.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت وزارة الداخلية بعمليات تفتيش واعتقال لتعطيل أنشطة التهريب التي تقوم بها شبكات إجرامية في الزاوية وغيرها من المواقع الغربية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، ألقت أجهزة إنفاذ القانون التابعة لحكومة الوفاق الوطني القبض على عبد الرحمن ميلاد في طرابلس. وقد أدرج اسم السيد ميلاد في قائمة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن 1970 (2011) في حزيران/يونيه 2018، وذلك بسبب ترؤسه الوحدة الإقليمية لخفر السواحل في الزاوية التي كانت مرتبطة باستمرار بأعمال العنف ضد المهاجرين.

الحالة في المنطقة الشرقية

36 - في شرق ليبيا، وردت باستمرار تقارير عن وقوع أنشطة إجرامية، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف طلباً للفدية وسرقة السيارات وابتزاز الأموال.

37 - وفي سياق تأكيد السخط في جميع أنحاء البلاد على الفساد وعدم توفير الخدمات الأساسية، والرغبة المشتركة في التغيير، أبلغ عن مظاهرات سلمية إلى حد كبير في أوائل أيلول/سبتمبر في بنغازي وأجدابيا والبيضاء والقبة والمرج، وكذلك في مدينة سبها الجنوبية. وفي أعقاب ورود تقارير عن مقتل مدني وإصابة ثلاثة آخرين في المرج خلال مظاهرات نُظمت في 12 أيلول/سبتمبر، دعت البعثة إلى إجراء تحقيق شامل والإسراع بإطلاق سراح جميع الذين اعتقلتهم الجماعات التابعة للجيش الوطني الليبي واحتجزتهم تعسفاً. واستجابة لضغط الاضطرابات العامة، في 13 أيلول/سبتمبر، أفاد مجلس النواب بأن عبد الله التشي، رئيس وزراء "الحكومة المؤقتة" الموازية، قدم استقالته. ورفض مجلس النواب استقالته في وقت لاحق.

38 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت "الحكومة المؤقتة" الموازية إطلاق سراح سبعة مواطنين هنود اختطفوا في 14 أيلول/سبتمبر في منطقة الشويرف عندما كانوا متوجهين إلى طرابلس. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيبت حنان البرعصي، وهي محامية في مجال حقوق الإنسان وناشطة سياسية، بطلق ناري أوداها قتيلاً في بنغازي. ودعت البعثة إلى إجراء تحقيق فوري وشامل في ملابسات وفاتها، وإلى تقديم الجناة إلى العدالة.

الحالة في المنطقة الجنوبية

39 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأ الجيش الوطني الليبي تحصينات ومواقع عسكرية مجهزة بمنظومات للدفاع الجوي بالقرب من قاعدتي براك الشاطي وتمنهنث الجويتين.

40 - وفي جنوب ليبيا، وردت تقارير عن وقوع أنشطة إجرامية. وفي 25 آب/أغسطس، قامت جماعة مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي بتعطيل الانتخابات في بلدية تراغن الجنوبية. وعلقت لجنة انتخابات المجالس البلدية العمليات الانتخابية التي كان من المقرر إجراؤها في بلديتي القطرون والشرقية المجاورتين في 31 آب/أغسطس، في أعقاب تقارير مماثلة عن اضطرابات تسبب فيها الجيش الوطني الليبي.

41 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، دُمّرت مضختان من مضخات النهر الصناعي العظيم في حقول آبار الحساونة، الواقعة بالقرب من براك الشاطي، وبذلك بلغ العدد الإجمالي لآبار المياه المدمرة في العامين الماضيين 151 بئراً. ولا يزال استمرار الهجمات على النهر الصناعي العظيم يهدد الأمن المائي في شمال غرب ليبيا، بما في ذلك طرابلس. وواصلت البعثة العمل في مشاريع لتحفيز المجتمعات المحلية على حماية الهياكل الأساسية الحيوية وتحسين كفاءة استخدام المياه، في حين واصل مرفق تحقيق الاستقرار التابع للبرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى إصلاح شبكات الطاقة الكهربائية وشبكات المياه والصرف الصحي.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

42 - على الرغم من إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وإحدى شبكات دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الناحية التشغيلية نتيجة لسلسلة من عمليات مكافحة الإرهاب، فإنهما لا يزالان يشكلان تهديداً في ليبيا.

43 - وقد أجرى الجيش الوطني الليبي عمليات لمكافحة الإرهاب في جنوب ليبيا، بدعم من مستشارين أجانب، وتحديدًا في المنطقة الواقعة بين غدوة وأوباري ومرزق وقرية تميمسان، وغرب براك الشاطي. وفي 23 أيلول/سبتمبر، أعلن أن أمير تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفريقيا، أبو معاذ العراقي، قد قُتل خلال إحدى هذه العمليات في 14 أيلول/سبتمبر. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، فكك الجيش الوطني الليبي إحدى شبكات دعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أوباري، حيث اعتقل عناصر متهمّة بالاتجار في الأسلحة والمخدرات.

الحالة الاقتصادية

44 - يوجد الاقتصاد الليبي على شفا كارثة. ويقرب قطاع خدمات المرافق العامة، بما في ذلك الكهرباء والماء، بشكل خطير من حالة فشل شامل بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى التمويل الإنمائي في آن واحد. وتشير التقديرات إلى أن الحصار النفطي قد أدى إلى خسائر في الإيرادات تزيد على 10 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وتسبب في أضرار كبيرة للبنية التحتية النفطية. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، عاد إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل الحصار، أي 1,2 مليون برميل يوميا، في ظل الاستعدادات لمواصلة زيادة الإنتاج.

45 - وقد تسبب إغلاق حقول النفط إلى جانب النزاع الدائر في إلحاق أضرار بالاقتصاد تمتد على أجيال، بما في ذلك الدين الوطني الذي يقارب 97 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن تكلفة النزاع في ليبيا منذ اندلاعه في عام 2011 تتجاوز 576 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي عام 2020، أنفق البلد 63 في المائة من ميزانيته على المرتبات، و 17 في المائة على الإعانات، ولكنه لم ينفق سوى 1 في المائة منها على التنمية. وهناك الآن نحو 2,2 مليون ليبي، أي أكثر من ثلث السكان، ممن يعملون في القطاع الحكومي. وفي أقل من عام، انخفض احتياطي ليبيا من العملات الأجنبية من 78 بليون دولار إلى 57 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين أن اقتصاد البلاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على أسعار النفط العالمية.

46 - ومع استئناف إنتاج النفط، يتزايد الضغط من أجل وضع ترتيب اقتصادي أكثر استدامة بشأن إدارة الموارد الوطنية. ومنذ سحب إعلان القوة القاهرة، ظلت عائدات النفط معلّقة في حساب تتحكم فيه المؤسسة

الوطنية للنفط. وقد تم الاتفاق على هذا الترتيب من أجل استئناف إنتاج النفط، وكان الغرض منه أن يكون تدييرا مؤقتا إلى أن يتم التفاوض على ترتيب اقتصادي أكثر استدامة بين أصحاب المصلحة الليبيين.

47 - ومما يشير إلى إحراز تقدم في هذا الصدد أن مجلس أمناء المؤسسة الليبية للاستثمار أعلن في 13 تشرين الأول/أكتوبر أنه سيُجري أول مراجعة شاملة للحسابات منذ إنشائه في عام 2008. وبالاقتراح مع الاستعراض الجاري الذي تيسره البعثة لمراجعة الحسابات المالية لاثنتين من فروع مصرف ليبيا المركزي، ينبغي أن تزيد عمليات مراجعة الحسابات هذه إلى حد كبير من الشفافية في إدارة الأموال العامة. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الرئاسة اجتماعا لمجلس الوزراء لإعلان اعتزامه التفاوض بشأن وضع ترتيب اقتصادي يسمح باستخدام عائدات النفط. واجتمع مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في 16 كانون الأول/ديسمبر للمرة الأولى منذ خمس سنوات وقرر توحيد سعر الصرف في البلاد، مما يدل على خطوة إيجابية نحو تحقيق استقرار العملة الليبية ومكافحة الفساد.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

48 - على الرغم من التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نظمت لجنة انتخابات المجالس البلدية أكثر من ثمانية انتخابات للمجالس البلدية في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر في مصراتة وغات والرجبان والزاوية الغربية. واعتبرت أفرقة المراقبين الوطنيين أن إجراءات الاقتراع تحظى بالمصداقية. وفي كانون الثاني/يناير، نُظمت أربعة انتخابات بلدية، بما في ذلك في بلديات في طرابلس. وأعلنت اللجنة في 28 كانون الأول/ديسمبر أن الانتخابات في تاجوراء وصبراتة ستجرى في 14 كانون الثاني/يناير.

49 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحاطة عبر الإنترنت إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن ولاية المفوضية ودورها، والشروط المسبقة لإجراء عملية انتخابية مجدية وذات مصداقية، والتحديات المتعلقة بغياب التمويل الحكومي. وأكد الرئيس أن لدى المفوضية القدرة التقنية على إجراء الانتخابات في انتظار تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية، ووضع إطار تشريعي عملي، وصرف القدر الكافي من الموارد المالية في الوقت المناسب. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، خصصت حكومة الوفاق الوطني 50 مليون دينار ليبي (نحو 37 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) للمفوضية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس المفوضية إحاطة إلى اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن التدابير التي اتخذتها المفوضية لتعزيز قدرتها المؤسسية في إطار التخطيط لسيناريوهات مختلفة لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021.

50 - وواصلت البعثة تعاونها مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولجنة انتخابات المجالس البلدية بهدف دعم المؤسسات في تنفيذ ولايتها.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

51 - في الفترة من 26 آب/أغسطس إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، سجلت البعثة ما لا يقل عن 18 إصابة في صفوف المدنيين (9 قتلى و 9 جرحى)، من بينهم امرأة وعشرة أطفال، مما يمثل انخفاضاً في عدد الإصابات بين المدنيين مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب منها على وجه الخصوص وقف الأعمال العدائية.

52 - وتواصل البعثة العمل مع الجهات الفاعلة الليبية المعنية والسكان في إطار الجهود الرامية إلى تبادل المقاتلين والمحتجزين ورفات الموتى، بطرق منها توثيق طلبات الإفراج عن جثث أفراد أسرهم.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

53 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بأن بعض الصحفيين قد اعتُقلوا تعسفاً على أيدي جماعات تابعة للجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا. ويقال إن معظم المعتقلين اعتقلوا بسبب عملهم أو بسبب انتماءاتهم القبلية والأسرية. وفي طرابلس، في 21 تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت جماعة مسلحة بصورة غير قانونية محمد عمر بعيو، رئيس المؤسسة الليبية للإعلام، رفقة ولديه، وهند عمار التي عيّنت حديثاً رئيسة لبرامج قناة ليبيا الوطنية. وأطلق سراح ولدي السيد بعيو بعد ذلك بساعات قليلة، وأطلق سراح السيدة عمار في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وبعد جهود الدعوة المنسقة التي قامت بها البعثة وجهات فاعلة أخرى، أُطلق سراح السيد بعيو في 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

54 - وظل نحو 8 800 شخص، يقدر أن 60 في المائة منهم كانوا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، محتجزين في 27 سجناً من السجون الرسمية التي تشرف عليها وزارة العدل، ولم تتح لهم سوى إمكانية محدودة للجوء إلى خدمات القضاء من أجل الطعن في قانونية احتجازهم أو التماس الانتصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. ولا يزال الآلاف من الأشخاص الآخرين محتجزين في مرافق احتجاز غير قانونية تديرها جماعات مسلحة، ويُزعم أنهم يعانون من التعذيب والابتزاز والاعتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

55 - وقدمت البعثة مساعدة تقنية إلى وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى لفحص المحتجزين والإفراج عنهم كتدبير للتخفيف من آثار انتشار جائحة كوفيد-19. وفي سياق برنامج الشرطة والأمن المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قُدم الدعم التقني أيضاً إلى الشرطة القضائية لزيادة قدراتها واعتماد إجراءات تشغيل موحدة لتعزيز إدارة وتنظيم المرافق الإصلاحية.

56 - وبالتعاون مع وزارة العدل والشرطة القضائية، دعت البعثة إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية للسجناء في محاولة لوقف انتشار كوفيد-19. وفي وقت لاحق، تم تشغيل وحدات الرعاية الصحية في العديد من السجون، وتم تطهير بعض المرافق الإصلاحية. وأجريت الفحوص الطبية، وجرى استعراض إجراءات الزيارة لمنع انتشار الفيروس في هذه المؤسسات.

57 - وفي الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت وزارة العدل والنيابة العامة أنه تم الإفراج عن أكثر من 1 400 شخص من السجون في جميع أنحاء البلاد، ليصل مجموع المفرج عنهم إلى 3 900 شخص في عام 2020. ويعد الإفراج عنهم تدبيراً من تدابير وقف انتشار كوفيد-19. ورفضت السلطات الليبية تقديم أسماء المفرج عنهم، بمن فيهم النساء والأطفال، ولم تتمكن البعثة من التحقق من عمليات الإفراج المبلغ عنها.

الفئات التي تعاني حالات ضعف

المهاجرون واللاجئون

58 - لا يزال المهاجرون واللاجئون، بمن فيهم النساء والأطفال، يتعرضون روتينياً للتمييز والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب وانتهاكات وتجاوزات أخرى لحقوق الإنسان. وتلقت البعثة تقارير عن حالات تعذيب وحرمان من الغذاء والرعاية الصحية واختفاء قسري وعنف جنسي وجنساني ضد محتجزين في مراكز في سوق الخميس وأبو سليم والناصر وأبو عيسى ز يُديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. ويُزعم أن حراساً قاموا روتينياً بإطلاق النار على رجال وصبية أو بضربهم ضرباً مبرحاً للضغط على أسرهم حتى تدفع الفدية. وأطلقت النار أيضاً على محتجزين عند محاولتهم الفرار، مما أسفر عن إصابات ووفيات.

59 - وفي 28 أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات الأمن حوالي 355 مهاجراً وطالب لجوء، منهم 258 رجلاً و 57 امرأة و 40 طفلاً، من منازلهم وأماكن عملهم وأماكن تجمع أخرى في العجيلات وضواحي صبراتة. واقتيد المهاجرون وطالبو اللجوء إلى نقطة التجمع بدهمان في صبراتة التي هي تحت سلطة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ومديرية الأمن التابعين لوزارة الدفاع. وخلال عمليات الاعتقال، أُطلقت النار على رجلين من غير المؤكد سنُّهما فأصييا بجراح، واعُتدي جنسياً على امرأتين على ما يُقال. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ثلاثة مهاجرين على الأقل حسب ما يُزعم على أيدي رجال مسلحين في نقطة التجمع بدهمان أثناء أعمال شغب اندلعت احتجاجاً على نقص الغذاء والرعاية الطبية ومياه الشرب.

60 - وتواصل كذلك ورود تقارير عن قيام مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بعمليات ترحيل واسعة على طول الحدود الجنوبية لليبيا مع تشاد والسودان في إطار ما يسمى "إجراءات حالة الطوارئ"، ويُثير ذلك مخاوف من القيام بعمليات طرد جماعي واحتمال حدوث حالات إعادة قسرية، وتحول مركز الاحتجاز بالكفرة إلى مركز ترحيل فعلي. وأبلغ أن وحدة دوريات صحراوية تابعة للجهاز ومقامة حديثاً في مدينة العسة شرعت في تسيير دوريات منتظمة وكثفت عمليات التفتيش الأمني على طول الحدود الليبية مع الجزائر، ويُثير ذلك مخاوف من الاستهداف التمييزي التمييزي وزيادة حالات الطرد دون مراعاة الإجراءات الواجبة والضمانات الإجرائية.

61 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد المحتجزين بمراكز احتجاز المهاجرين نتيجة زيادة عدد عمليات الاعتراض أو الإنقاذ في البحر التي قامت بها السلطات الليبية ومنع نفاذ المهاجرين واللاجئين إلى الطرق البحرية من خلال اعتراضهم في البر ومنع مغادرتهم. وفي عام 2020، اعتُرض أكثر من 11 900 مهاجر ولاجئ في عرض البحر وأنزلوا في ليبيا ثم نُقلوا في كثير من الأحيان إلى مواقع احتجاز حيث احتُجزوا تعسفاً في ظروف سيئة، بينما اختفى آخرون عن الأنظار تماماً. ويُمثل ذلك زيادة في عدد المعترضين مقارنة باعتراض 9 200 فرد طوال عام 2019. ويوجد حالياً أكثر من 2 300 فرد في ثمانية مراكز احتجاز مسجلة رسمياً في ليبيا، و 695 فرداً منهم مشمولون باختصاص مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

62 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل غرق ثلاثة قوارب، مما أسفر عن وفاة أكثر من 100 فرد. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، غرق قارب يحمل مهاجرين قبالة ساحل الخمس في غرب ليبيا، مما أسفر عن مقتل 74 مهاجراً على الأقل. وتلقت البعثة تقارير متعددة عن عدم تقديم السلطات الدولية المعنية وحرس السواحل الليبي المساعدة إلى قوارب المهاجرين في وسط البحر الأبيض المتوسط وعن صدِّهم لها. وواصلت

الأمم المتحدة تقديم مساعدات منقذة للحياة في نقاط النزول، واستمرت في أعمال الرصد من أجل معرفة من يحتاجون إلى الحماية الدولية.

النساء والأطفال

63 - تنفيذ التقارير بأن نحو 278 امرأة ما زلن في مراكز احتجاز تخضع اسمياً لسلطة وزارة العدل، ويقدر أن 200 امرأة محتجزات في مركز الاحتجاز في معيتقة. وتلقت البعثة ادعاءات متعددة بارتكاب حراس أعمال عنف جنسي وتعذيب وحالات سوء معاملة وتجاوزات جنسية أخرى ضد نساء وأطفال مشتبته في صلتهم بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال نحو 69 طفلاً محتجزين مع أمهاتهم في سجن الجديدة. ومما يزيد من تفاقم العنف ضد النساء والأطفال عدم وجود حراسات في السجون ومراكز الاحتجاز.

64 - ولا يزال الإبلاغ عن أعمال العنف الجنسي والجنساني قليلاً في ليبيا بسبب التخويف والخوف من الانتقام والوصم المغلوط نتيجة أعراف تمييزية ضمنية يحكمها نوع الجنس. ولتحسين توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وضعت البعثة ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في ليبيا، وفقاً للقرار 1960 (2010).

الدعم المقدم إلى السلطات القضائية

65 - رغم استمرار مواجهة تحديات، بدت علامات تحسّن في مجال الإدارة الموحدة لنظام العدالة تجلّت في تعاون أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المنتخبين حديثاً واستئناف الإجراءات القانونية في الجنوب وسرت ودرنة. وتُشير آخر الأرقام إلى انعقاد 11 جلسة محكمة داخل سجن الجديدة في طرابلس في الفترة من آب/ أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب الأنشطة الدعوية التي قامت بها البعثة في هذا الصدد، مما أسفر عن إطلاق سراح ثمانية محتجزين.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

66 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر التي حُدّدت والتي تنطوي على احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين. وبسبب جائحة كوفيد-19، ركّزت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أنشطتها على برامج إنقاذ الحياة.

جيم - قطاع الأمن

تنفيذ وقف إطلاق النار

67 - واصلت الأمم المتحدة تيسير ودعم المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار التي تقودها ليبيا وتُمسك بزمامها، بما في ذلك إقامة آلية للرصد. وأنشأت الأمانة العامة فريق تخطيط خاص بليبيا ترأسه إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ويضمّ ممثلين عن العناصر المعنية في إدارة الدعم التشغيلي، وإدارة عمليات السلام، ومكتب الشؤون القانونية، والبعثة. وقُدّم تقرير منفصل إلى مجلس الأمن في 29 كانون

الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1309) عن الخيارات المتعلقة بإقامة آلية فعالة لرصد وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقاً للقرار 2542 (2020).

إدارة الأسلحة والذخيرة

68 - واصلت البعثة مساعدة المجتمعات المحلية والسلطات الليبية في التخفيف من مخاطر المتفجرات وانتشار الأسلحة والذخيرة عن طريق تقديم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة والدعم التقنيين. وركزت الأنشطة على التخلص من المتفجرات، وتطهير مناطق الاقتتال في جنوب طرابلس ومصراتة. وفي 30 أيلول/سبتمبر، انتهت الدائرة من تنفيذ مشروع امتد لفترة 12 شهراً وأُزيل في إطاره أكثر من 540 قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب من مساحة تبلغ 59 557 متراً مربعاً.

69 - وانتهت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام كذلك من تنفيذ مشروع لتعزيز القدرات في مجال إدارة المعلومات على تحديد المناطق الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب في طرابلس، وتيسير عمليات إزالة الألغام، ودعم حماية المدنيين. ولمواجهة التهديد المستمر الذي تطرحه المتفجرات من مخلفات الحرب، قام شركاء في العمل الإنساني معنيون بمجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب واعتماد ستة أفرقة مسح غير تقنية إضافية ستقوم بعمليات مسح ضرورية في طرابلس وستُيسر تحديد أولويات عمليات التطهير في المستقبل.

دال - تمكين المرأة

70 - نظّمت البعثة، في إطار استراتيجيتها للإدماج الجنساني المتعلقة بالحوار بين الليبيين، عملية تشاور متعددة أصحاب المصلحة مع الجماعات النسائية في تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت فيها 120 امرأة مثّلن الشرائح الثقافية، والعاملات على بناء السلام، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والصحفيات، والأكاديميات، والشابات، والأحزاب السياسية.

71 - وتمخضت جلسات التشاور عن توصيات أيدت دعوة البعثة لضمان إدماج المرأة في مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسرها البعثة. وتماشياً مع هذه التوصيات، أضيفت امرأتان إلى المشاركين في الحوار الاقتصادي. ودعت البعثة إلى إشراك نساء في اللجان الفرعية للجنة العسكرية المشتركة 5+5، وإلى مراعاة اعتبارات جنسانية أثناء رصد اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذه. وعُرضت هذه التوصيات عبر الإنترنت على ملتقى الحوار السياسي الليبي في 26 تشرين الأول/أكتوبر و 7 تشرين الثاني/نوفمبر.

72 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المشاركات السبع عشرة في ملتقى الحوار السياسي الليبي بياناً يبيّن مجموعة من المبادئ والتوصيات لتحسين مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي الحوكمة. ودعون إلى تحسين تمثيل المرأة في الحياة السياسية وأهبن بالدولة أن تقي بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة وحمايتها. وقد جُيّد طلبهن أن تشغل النساء ما لا يقل عن 30 في المائة من المناصب القيادية في السلطة التنفيذية بعد إصلاحها في خريطة الطريق السياسية التي وافق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي.

73 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التدريب إلى 20 منظمة من المنظمات النسائية والشبابية من مختلف أنحاء ليبيا لتعزيز مهاراتها التنظيمية، وذلك بهدف الحد من انعدام المساواة وتعزيز تمكين المرأة.

74 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، عُيِّنت خمس قاضيات في المحكمتين المتخصصةين اللتين أنشئتا في بنغازي وطرابلس للنظر في قضايا العنف ضد النساء والأطفال. ونظمت البعثة، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامجاً تدريبياً بشأن المعايير الدولية لفائدة القاضيات الجديديات.

هاء - الشباب والسلام والأمن

75 - عقدت البعثة، في إطار جهودها لكفالة المشاركة الوافية للشباب في ملتقى الحوار السياسي الليبي، اجتماعاً عبر الإنترنت لمسار الحوار الخاص بالشباب الليبي في 18 تشرين الأول/أكتوبر شارك فيه 40 مشاركاً من الذكور والإناث من خلفيات سياسية وإثنية وقبلية مختلفة. وقدم المشاركون توصياتهم إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي.

76 - ودعم "صندوق الشباب ضد كوفيد-19"، الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة وطنية شريكة، مبادرات يقودها شباب لمكافحة جائحة كوفيد-19 في بنغازي وسبها وغات وسرت. وفي هذا السياق، بدأت في تشرين الأول/أكتوبر برامج تدريبية عبر الإنترنت وبرامج لمنح مَنح بهدف تمكين الشباب، ولا سيما الشابات، في مجال مواجهة الأزمات.

77 - وقدم البرنامج الإنمائي التدريب في مجال بناء القدرات لما عدده 80 شاباً وشابة من خلال برنامج الإقليمي للقيادات الشبابية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز مشاركتهم السياسية والمدنية، وتزويدهم بالأدوات اللازمة ليأتوا بمبادرات مجتمعية وليُحسنوها.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

78 - استمرت الأفرقة التنسيقية للأقاليم الثلاثة وفريق التنسيق المشترك بين القطاعات في تنسيق الاستجابة الإنسانية، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

79 - وفي حين كان لاتفاق وقف إطلاق النار واستئناف إنتاج النفط أثرٌ إيجابي استفاد منه بعض الأشخاص الأكثر ضعفاً في البلد، من المتوقع استمرار وجود احتياجات إنسانية في الأجل القريب يُفاقمها استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19. ويقدر أن 1,3 مليون شخص سيحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في عام 2021، ويمثل ذلك زيادة بمقدار 40 في المائة مقارنة بعام 2020. وأجريت مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية في جميع الأقاليم الثلاثة بشأن الاحتياجات الإنسانية وتخطيط الاستجابة لعام 2021.

80 - وظلت منظمة الصحة العالمية تتولى قيادة أعمال التنسيق والاستجابة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، بدعم من جهات منها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبالتعاون الوثيق مع المركز الوطني لمكافحة الأمراض، ووزارة الصحة في حكومة الوفاق الوطني، والسلطات الصحية في شرق البلد، والسلطات الصحية والبلدية الإقليمية.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

81 - بعد وقف الأعمال العدائية في جنوب طرابلس في حزيران/يونيه 2020، حدث انخفاض بطيء في عدد النازحين، حيث انخفض من 426 000 نازح في حزيران/يونيه إلى 316 000 نازح في كانون الأول/

ديسمبر. غير أن المخاطر التي تشكّلها الشركاء المتفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، وعدم توفر الخدمات الأساسية، والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية أمورٌ ظلت تعوق العودة الآمنة والكريمة لجميع السكان. وواصلت الأمم المتحدة دعم السلطات في وضع استراتيجية وطنية متعلقة بالنازحين، بسبل منها إجراء مشاورات مع الجهات المعنية.

82 - وقد انخفض عدد المهاجرين واللاجئين في ليبيا انخفاضاً مطرداً، حيث انخفض من 626 000 فرد في نيسان/أبريل إلى 574 000 فرد في تشرين الثاني/نوفمبر، لأسباب منها انخفاض فرص العمل المتوفرة للعاملين المهاجرين، وزيادة البطالة، وتشديد الضوابط الأمنية، وفرض السلطات قيوداً على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19. وظلّ التمييز في الحصول على الخدمات وعدم حيازة الوثائق المطلوبة يحولان دون قدرة المهاجرين واللاجئين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية والغذاء والمأوى والتعليم والحصول على مساعدة متخصصة في مجال الحماية.

83 - وقد زاد عدد حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 خمسة أمثال منذ أيلول/سبتمبر، والحالات أخذت في التزايد يومياً. وحتى 7 كانون الثاني/يناير، كانت حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 قد بلغت ما عدده 102 880 حالة، بينما بلغ عدد حالات الوفيات الناجمة عنه 1 558 حالة. لكن خبراء الصحة يعتقدون، في ظل القدرة المحدودة على إجراء الاختبارات التشخيصية وضعف رصد الوفيات، أن عدد الحالات والوفيات أعلى بكثير. ويوجد 31 مختبراً عاملاً في البلد، لكن توجد حالات نقص مستمر وحاد في إمدادات عدد الاختبار التشخيصي لكوفيد-19، كما أن القدرات على الاستجابة متمركزة في معظمها في طرابلس ومصراتة وبنغازي. ومن المنتظر أن يتم قريباً دمج خطط الاستجابة المنفصلة الثلاث المتعلقة بكوفيد-19 المعمول بها في البلد في خطة استجابة وطنية واحدة.

84 - ودعم مشروع البعثة للمصالحة الوطنية، المنفذ بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، مبادرة للدبلوماسية الصحية لتعزيز الاستجابة المتعلقة بكوفيد-19، وساعد في زيادة الوعي فيما يتعلق بالاحتياجات وتخطيط الاستجابة، وفي بناء آليات أطول أمداً للتعاون في مجال الصحة العامة في جميع أنحاء ليبيا. وفي 12 أيلول/سبتمبر، عقدت لقاءات عبر الإنترنت مع أكثر من 30 مهنيًا في مجال الرعاية الصحية في بنغازي ومصراتة وسبها وطرابلس، مما مكّن من تقييم حالة الاستعداد لكوفيد-19 وتحديد أهداف للتعاون في العمل. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم كبار المستشارين الطبيين في مبادرة الدبلوماسية الصحية إحاطةً عبر الإنترنت إلى المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، نُظمت جلسة إعلامية علمية عبر الإنترنت شارك فيها نحو 200 فرد لتبادل التوقعات بشأن موسم الشتاء وأفضل الممارسات بشأن إدارة الاستجابة المتعلقة بكوفيد-19.

85 - ونظراً لاستمرار تخريب البنية التحتية للنهر الصناعي العظيم، زاد مشروع المصالحة الوطنية من تواصله مع المجتمعات المحلية بهدف تعزيز قنوات التواصل مع مشروع النهر الصناعي العظيم والشركة العامة للكهرباء في ليبيا، والبدء في العمل على مشاريع فيها فائدة مشتركة.

86 - وقد أُنز استمرار إغلاق مرافق الرعاية الصحية الأولية، بسبب نقص العاملين الصحيين وانقطاع التيار الكهربائي ونقص عدد الوقاية الشخصية، في الاستجابة المتعلقة بكوفيد-19 وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية الأخرى. ويشمل ذلك الرعاية الصحية الإنجابية، والخدمات المقدمة إلى الأطفال دون سن الخامسة، والخدمات العلاجية للمرضى المصابين بأمراض غير معدية.

87 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أُنذرت منظمة الصحة العالمية واليونيسف بأن إمدادات لقاحات السل وشلل الأطفال والحصبة ستنفد بحلول نهاية عام 2020 إذا لم تتخذ السلطات الوطنية تدابير فورية لشراء إمدادات إضافية وتوزيعها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أُرسِل 804 صناديق تبريد وحاملات لقاحات عن طريق اليونيسف إلى المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا لتوزيعها على 278 موقعا للتلقيح. ومن شأن نضوب مخزون اللقاحات مرة ثانية هذا العام أن يؤثر في جداول تلقيح الأطفال، مما سيزيد من خطر إصابة 250 000 طفل بأمراض يمكن الوقاية منها بالتلقيح.

88 - والأثر السلبي الناجم عن النزاع وجائحة كوفيد-19 من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يُجهد قدرة الناس في جميع أنحاء ليبيا على التأقلم والمجابهة. ومكّن استمرار العمل مع جميع السلطات من وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين ومن إيصال الإمدادات إليهم. وفي عام 2020، ساعدت المنظمات الإنسانية أكثر من 318 000 فرد. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى 81 000 نازح، و 154 000 نسمة من الليبيين الضعفاء والمتضررين من النزاع والعائدين حديثاً، و 82 000 مهاجر ولاجئ.

89 - وانخفضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير العقوبات البيروقراطية، والتدابير التقييدية المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية. وأبلغ الشركاء عن 355 حالة تقييد لإيصال المساعدات في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 36 في المائة مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر، بينما بلغ عدد هذه الحالات في تشرين الثاني/نوفمبر 355 حالة أخرى. وحدث تقدم كبير أيضاً في إصدار السلطات تأشيرات الدخول للعاملين الدوليين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بعد مرور ما يقرب من ثمانية أشهر دون إصدار تأشيرات للعاملين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في ليبيا. ورغم إحراز قدر من التقدم في تخليص الإمدادات الإنسانية في الوقت المناسب في نقاط دخولها، ما زال الشركاء في مجال الصحة يُبلغون عن حالات تأخر في تخليص الإمدادات الصحية الحيوية المتصلة بكوفيد-19 وإمدادات صحية أخرى.

90 - وواصلت الوكالات الإنسانية والشركاء دعم الاستجابة المتعلقة بكوفيد-19 في ليبيا. وشمل ذلك تقديم الدعم من أجل زيادة القدرة على إجراء الاختبارات التشخيصية للإصابة به وتعقب مخالطي المصابين وعلاج الحالات، والتزويد بالإمدادات الأساسية المتصلة بكوفيد-19، وتقديم التدريب والدعم التقني إلى العاملين الصحيين. وتعمل الوكالات الإنسانية مع السلطات لتعزيز وتوسيع رصد الإصابة بهذا المرض في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك إرساء معايير نموذجية للإبلاغ عن حالات الإصابة المؤكدة به، وإقامة نظام للإنذار المبكر ولرصد المجريات. واستمر تقديم خدمات إدارة الصرف الصحي والنفايات وعُدد النظافة الصحية إلى الأسر المعيشية الضعيفة والمنخفضة الدخل. وقدم شركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التدريب إلى عاملين صحيين ومجتمعيين، وأطلقوا حملات للإعلام بالمخاطر وللتعبئة المجتمعية.

91 - وواصلت الأمم المتحدة دعم حملات زيادة الوعي بكوفيد-19 وأنشطة الإعلام بمخاطره من خلال تعميم أكثر من 300 000 مادة إعلامية والقيام بحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الواسعة الانتشار. واستهدفت أنشطة الإعلام بمخاطر كوفيد-19 أيضاً الفئات الضعيفة والعاملين الصحيين في المواقع المعرضة للخطر، بما في ذلك النازحون الموجودون في الملاجئ والمهاجرون واللاجئون الموجودون في مراكز الاحتجاز الرسمية، إضافة إلى المرافق الصحية ونقاط الدخول والنزول. وفي الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، قُدمت إلى ما يقرب من 1,4 مليون شخص معلومات بشأن الوقاية من كوفيد-19 والحصول على الخدمات المتعلقة به، وذلك من خلال نشر رسائل.

92 - وقدّم مشروع المجابهة والانتعاش التابع للبرنامج الإنمائي الدعم إلى 52 بلدية في مختلف أنحاء ليبيا لتحسين إمكانية حصول الفئات الأشد ضعفاً على خدمات أساسية واجتماعية جيدة النوعية. وأنجز مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا التابع للبرنامج الإنمائي 292 مشروعاً في مختلف أنحاء البلد، ومن المقرر إنجاز 42 مشروعاً إضافياً لدعم إعادة تأهيل المدارس والمرافق الطبية ولتحسين خدمات الصرف الصحي.

رابعاً - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

93 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقيمت الأمم المتحدة على قوام من الموظفين المدنيين الدوليين موجوداً في ليبيا تراوح بين 60 و 90 موظفاً دولياً على أساس التناوب، وتمركز معظم الموظفين الدوليين في طرابلس مع تمركز قوام ضئيل في محور بنغازي.

94 - وُصِد قوام الموظفين الموجود في البلد عن كثب وعُدل بما يتماشى مع الحالة الأمنية السائدة، والاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، والمتطلبات المتغيرة من حيث حماية الموظفين من الإصابة بكوفيد-19 أو انقضاء احتمال نشرهم عدواً. واستمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أويا الذي تستمر وحدة حراسة الأمم المتحدة في تولي حمايته. وقد أُصدرت تعليمات إلى الموظفين الوطنيين بالأيضاً حضوراً للعمل في المجمع إلا عندما يكون وجودهم فيه مطلوباً وبأن يعملوا عن بعد في الأوقات الأخرى.

95 - وواصلت البعثة تنفيذ مجموعة شاملة من التدابير لضمان أفضل حماية ممكنة لموظفي الأمم المتحدة من كوفيد-19. واستعرضت هذه التدابير وعُدلت بانتظام تماشياً مع المشورة المقدمة من منظمة الصحة العالمية والعاملين الطبيين في البعثة، والتدابير التي اتخذتها السلطات الليبية والتونسية. وبسبب القيود التي فرضتها حكومة البلد المضيف، ظلت قدرة الأمم المتحدة على تسيير رحلات جوية بين البلدين محدودة. وتُطبق تدابير صارمة للوقاية من الإصابة بكوفيد-19 على جميع الرحلات الجوية.

96 - وأُنجزت عملية التناوب المتعلقة بوحدة حراسة الأمم المتحدة بواسطة رحلتين من كاتماندو إلى طرابلس في 31 تشرين الأول/أكتوبر و 20 تشرين الثاني/نوفمبر. وتمت التنقلات على الطرق في طرابلس في امتثال صارم لتدابير إدارة المخاطر الأمنية، وانحصرت في ما هو ضروري للغاية في ظل جائحة كوفيد-19.

خامساً - الملاحظات والتوصيات

97 - ولّد استمرار الانخراط الدولي في مختلف الحوارات بين الليبيين التي تيسرها البعثة زخماً كبيراً تجلّى في التقدم الملموس المحرز على صعيد مسارات الحوار المتعلقة بالشأن السياسي والأمني والاقتصادي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما خطا بليبيا خطوة إلى الأمام نحو السلام والاستقرار والتنمية.

98 - وأثرت على الأطراف الليبية لوضعها مصالح البلد في المقام الأول بتوقيعها على اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر، برعاية الأمم المتحدة. وأرحب أيضاً باستمرار العزم على تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، وتفعيل آلية لرصد وقف إطلاق النار تكون ليبيا هي المُتولّية قيادتها والمُمسكة بزمامها.

99 - وأرحب بنتائج ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي انعقد في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر والذي تمخض عن خريطة طريق تقضي إلى إجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، واتفاق على الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه السلطة التنفيذية بعد إصلاحها. ويشكّل تجدد التعاون الذي مكن

المؤسسات الليبية من تنفيذ إصلاحات اقتصادية طال انتظارها خطوةً إيجابيةً نحو التوصل إلى ترتيبات اقتصادية دائمة، بما في ذلك الإدارة الشفافة لعائدات النفط. وأحث الأطراف الليبية على البقاء على عزمها على التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع، وتسوية المسائل الاقتصادية، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية لما فيه صالح الشعب الليبي بأجمعه.

100 - وفي الوقت الذي يخطو فيه الليبيون خطوات هامة للمضي بالبلد نحو الأمام من خلال إيجاد حل سياسي للنزاع واستعادة سيادتهم الكاملة، أكرر مناشدتي لجميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تحترم أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. وأشجع المجتمع الدولي على دعم الأطراف في ضمان تنفيذ هذا الاتفاق دون تأخير. ويشمل ذلك ضمان مغادرة جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا، والاحترام الكامل وغير المشروط لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وأحث مجلس الأمن أيضا على أن يمنح البعثة ولاية واضحة ومرنة في الوقت نفسه لتمكينها من دعم آلية لرصد وقف إطلاق النار تكون ليبيا هي المُتولِّية قيادتها والمُمسكة بزمامها.

101 - وأرحب باستمرار انخراط جيران ليبيا وشركائها الإقليميين في دعم مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسرها الأمم المتحدة. وأكرر التأكيد على ضرورة ضمان اتباع نهج دولي واحد ومنسق في ليبيا، وأعرب عن امتناني لرئيس تونس وحكومتها لاستضافتهما لملتقى الحوار السياسي الليبي.

102 - ولا يزال استمرار خطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في المنطقة دون الإقليمية يُثير القلق. ومن شأن إحراز تقدم نحو إعادة توحيد المؤسسات الأمنية الليبية أن يسهم في الحد من خطر أن يعود تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية والمتطرفة إلى تشكيل صفوفهم من جديد.

103 - وأرحب بقرار حكومة الوفاق الوطني تخصيص أموال وموارد للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وأدعو حكومة الوفاق الوطني إلى ضمان تقديم دعمها الكامل إلى هذه المفوضية لتمكين من إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021 على النحو المتفق عليه في خريطة الطريق. وأُتني على الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الانتخابية الليبية من أجل إجراء انتخابات المجالس البلدية، وذلك بالرغم من الظروف الأمنية الصعبة وجائحة كوفيد-19.

104 - وستواصل البعثة الجهود التي تبذلها لضمان إشراك النساء والشباب في الحوارات بين الليبيين. وأُتني على النساء المشاركات في ملتقى الحوار السياسي الليبي لما أسهمن به من مساهمات قيّمة بعملهن على مدّ جسور التواصل، وأشجعهن على أن يواصلن تأدية دور بارز. وأشجع جميع الجهات الفاعلة الليبية على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

105 - ودورُ الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، دورٌ حاسمٌ. وأرحب بدعمهم الفعلي لجهود الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اشتراكهم في رئاسة الأفرقة العاملة للجنة المتابعة الدولية. ومن الضروري الاستمرار في المشاركة في لجنة المتابعة الدولية وفي دعمها على نحو فعلي حتى يتسنى تنفيذ وقف إطلاق النار المتفق عليه، وتيسير إجراء حوار سياسي هادف وشامل، والمضي في مسارات الحوار المتعلقة بالشأن الاقتصادي والقانون الإنساني وحقوق الإنسان. وأرحب باستمرار الاتحاد الأفريقي في عرضه أن يستضيف مؤتمرا للمصالحة الوطنية. وأشكر ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي كذلك على تقديمهم مساهمات مالية من أجل عقد ملتقى الحوار السياسي الليبي.

106 - وثُبِحي الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء ليبيا آلاف الرجال والنساء والأطفال رهن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني لفترات طويلة وتُخضعهم للتعذيب والعنف الجنسي وانتهاكات أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. وما زال الاحتجاز غير القانوني يشكل أحد العوامل المحركة للنزاع. وأدعو السلطات الوطنية مرة أخرى إلى أن تُحدّد مكان جميع مرافق الاحتجاز غير القانونية وأن تُغلّقها. ويجب نقل جميع المحتجزين بصورة قانونية إلى مرافق الاحتجاز المسجلة رسمياً ومعاملتهم وفقاً للقوانين والمعايير الدولية السارية. وأدعو كذلك إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن المحتجزين تعسفاً أو المحرومين من حريتهم بصورة أخرى غير قانونية، وإيقاف أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع.

107 - ولا يزال استمرار الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وفي مواقع المهربين غير النظامية يُثير بالغ القلق. وينبغي الإفراج عن اللاجئيين والمهاجرين المحتجزين في ليبيا وتوفير المأوى الآمن لهم. وليبيا لا تُعتبر محطة آمنة لينزل فيها اللاجئون والمهاجرون. ولذلك، أحث الدول الأعضاء المعنية على إعادة النظر في السياسات التي تركز عليها عمليات اعتراض اللاجئيين والمهاجرين في البحر وإعادة تدويرهم إلى ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لخطط البلد وتدابيره المتعلقة بجائحة كوفيد-19 أن تشمل اللاجئيين والمهاجرين.

108 - وأُرحب بالتقدم المحرز في الإفراج عن المواد الصحية التي ظلت محتجزة لدى الجمارك لعدة أشهر. ومن بالغ الأهمية أن تكفل السلطات توفير المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب. ويشمل ذلك كفالة أن تكون عملية تخليص الإمدادات الإنسانية، ولا سيما المواد الصحية المتعلقة بكوفيد-19، في الموانئ والمطارات الليبية عمليةً أحسن توقيتاً وتُتيح قدرة أكبر على التنبؤ بما ستكون عليه، وذلك بسبل منها النظر في إصدار إعفاء شامل يغطي جميع الإمدادات المتعلقة بكوفيد-19. وأحث الدول الأعضاء على دعم خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك الجوانب الواردة في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، فهذه مسألة حيوية لضمان تلبية الاحتياجات المنقذة للحياة، وللحيلولة دون أن تتسبب جائحة كوفيد-19 في تزايد تقادم أشكال الضعف الموجودة.

109 - وأعرب عن تقديري لممثلي الخاصة بالنيابة في ليبيا، ستيفاني ويليامز، لما تبذله من جهود قيادية، ولجميع أفراد الأمم المتحدة العاملين في ليبيا. وأعرب عن تقديري كذلك لنائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية المنتهية ولايته، يعقوب الحلو، لإسهامه في عمل الأمم المتحدة في ليبيا. وأكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على توفيرها الأفراد الضروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة.